

النساء السودانيات يشاركن في بناء السلام

رقية أبو شرف

تستحث النساء السودانيات المجتمع الدولي والقادة في السودان أن يفعلوا المزيد لتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام والمصالحة.

المجتمع الدولي أن يسهل إقامة علاقات واتصالات بين القيادات النسائية والقاعدة، والنساء العائدات في المناطق العمرانية والريفية، والنساء العائدات في السودان عموماً وعند خطوط النزاع. وينبغي أن تُمنح النساء فرصة للحصول على قروض ومعلومات حول الأسواق المحلية والوطنية حتى يتمكن من إقامة مشروعات صغيرة.

وتتضمن المطالب الرئيسية الأخرى للمنظمات النسائية السودانية ما يلي:

■ زيادة النسبة المستهدفة لمشاركة المرأة إلى ٥٠٪ على جميع المستويات وفي كل الأجهزة الحاكمة والاستشارية في السودان، بما في ذلك لجان الأراضي، ولجان النفط، والقوائم الحزبية، والأجهزة المنتخبة والمعينة في الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية، الانتقالية والدائمة منها.

■ إزالة العوائق القانونية التي تعيق تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملها، وإلغاء القوانين التقييدية التي تمنع حرية الانتقال لكي تتمكن النساء في المنظمات غير الحكومية من العمل معاً في كل أرجاء السودان.

■ بناء قدرات المنظمات النسائية، لا سيما مهارات كتابة المقترحات، وتخطيط المشروعات، والإدارة والتقييم، والمحاسبة وإدارة الأموال.

■ ممارسة الرقابة لضمان أن النساء يمثلن على الأقل نصف عدد المستفيدين من جميع جهود المساعدات في كافة القطاعات.

■ إنشاء آليات لإيضاح ودعم الأدوار والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والكيانات الحكومية المخصصة لمساعدة المرأة.

■ عقد اجتماعات دورية وطنية نسائية للتشاور تستطيع من خلالها ممثلات عن نساء القاعدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من كل أرجاء السودان، ومن كل الجماعات العرقية والدينية، أن يناقشن الأولويات والاهتمامات المشتركة.

■ رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة.

■ إقرار «اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» و«اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل» والالتزام بتنفيذها.

■ إنشاء وزارة وإضافة منصب مستشار رئاسي لشؤون المرأة لضمان نشر المفاهيم المتعلقة

المجتمعات على إعادة ترسيخ كيانها مرة أخرى. ففي دارفور، لاحظ لويس أربور، مفاوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، غياب الهيكل القادرة على تعزيز العدالة ومعالجة الجراح وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

وينبغي أن تتضمن معالجة الأسباب الأساسية للنزاع في السودان تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لأنها تشكل غالبية سكان السودان، وفي بعض المناطق المتأثرة بالنزاعات تشكل النساء ثلاثة أرباع السكان الناجين. ورغم أن المرأة هي عائل الأسرة، فإنها لا تمتلك وسيلة قانونية للحصول على الأرض أو الموارد بسبب التمييز بين الرجل والمرأة في القوانين التشريعية والعرفية السودانية. فالسودان، شأنه شأن معظم الدول العربية، ليس من بين المائة والثمانين دولة التي وقعت على «اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (CEDAW).

تحدي التقاليد

تتحدى النساء السودانيات وضعهن التقليدي. وقد أنشأنا نحن في السودان والشنات منظمات وشبكات لزيادة الوعي بالتكاليف الإنسانية للنزاع والدعوة إلى اتباع نهج شامل لتنفيذ اتفاقية السلام. وبوصفهن معيلات وصانعات قرار، بدأت النساء في إقامة مشروعات مولدة للدخل، بعضها في مجالات غير تقليدية كالنجارة. وقد نظمت النساء من الشمال والجنوب صفوفهن لبلبين احتياجات اليتامى، وأطفال الشوارع، وغيرهم ممن يعانون من ضوابط اقتصادية رهيبية.

ويجب أن يُنظر إلى دعم الجهود النسائية بوصفه جزءاً أساسياً من السلام وإعادة البناء. والسودان في حاجة ماسة إلى حملة واسعة على مستوى الدولة تخاطب الرجال والنساء فضلاً عن الشباب لرفع الوعي بحقوق المرأة، كما ينبغي توضيح حقوق المرأة في حيازة الأرض، والاحتفاظ بصك ملكيتها، وملكيته الفعلية إلى جانب وضع إطار قانوني واجب الإنفاذ يسوي الحقوق المتعارضة في الأراضي، ويمكن النساء والأسر التي تعيلها نساء من التمسك بملكيتهن والدفاع عنها. ومن الضروري تثقيف السكان بتنوع القوانين العرفية والتقليدية مع مراعاة توحيد وتثقيف العادات التي تتسم بالتمييز ضد المرأة أو تلحق الضرر بها، مثل الختان.

ولا يمكن أن تنجح خطط العودة الطوعية، وإعادة التوطين، وإعادة تأهيل اللاجئين والنازحين داخلياً دون بذل مزيد من الجهود لإشراك المرأة. إذ ينبغي توفير أنشطة مولدة للدخل للنساء في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً وفي نقاط العبور والدخول بالنسبة إلى العائدين. وعلى

فعلي الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (لسنة ٢٠٠٠) ينص بشكل خاص على مشاركة المرأة في عمليات السلام، فقد تم استبعاد المرأة السودانية باستمرار من عمليتي السلام بين الشمال والجنوب وفي دارفور. وعلى الرغم من أن كثيراً من المنظمات النسائية كانت مسجلة بصفة مراقب لدى الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) Intergovernmental Authority (on Development) (IGAD) وقدمت أوراقاً فنية إلى المفاوضين المشاركين في محادثات ماشاكوس، لم تشارك هذه المنظمات بصفة رسمية في المفاوضات. وعندما منعت الحكومة السودانية النساء من الصعود إلى الطائرة لتقنهن إلى محادثات نيفاشا في كينيا، انضمت نساء جنوبيات إلى نساء شماليات للاحتجاج رسمياً على استبعادهن من عملية السلام. وفي نيفاشا، اضطرت المنظمات النسائية إلى تقديم أوراق عضواتها التي تحمل توصياتهن إلى الأطراف المشاركة عن طريق دفعها تحت الأبواب المغلقة لغرفة المفاوضات. ولم تلعب النساء السودانيات أي دور تقريباً في محادثات السلام الخاصة بدارفور التي يراها الاتحاد الإفريقي في العاصمة النيجيرية أبوجا.

وتشكل النساء غالبية النازحين داخلياً واللاجئين السودانيين. وحتى عندما يتم تسكينهم في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، لم تأمن النساء من العنف الموجه ضدهن. وتزخر التقارير بمعلومات عن نساء تم خطفهن أو اغتصابهن أو كلا الأمرين معاً أثناء جمعهم الحطب قرب المخيمات، في حين قلما تُتخذ إجراءات، أو لا تُتخذ على الإطلاق، لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وأثناء إعادة التوطين، تواجه المرأة تحديات محددة تشمل زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها كونها معيلة للأسرة، فضلاً عن ندرة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وقلة الفرص الاقتصادية.

ولا تتطرق اتفاقية السلام الشاملة بين الخرطوم و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» إلى جميع تعقيدات النزاع الدائر في السودان لأنها لا تعالج النزاعات المتقطعة في كافة أنحاء البلد مع أطراف إضافية، والانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان، والانشقاقات العرقية والدينية العميقة التي تجعل المصالحة والانتقال إلى السلام أمراً صعباً.

ولا يتجلى ذلك في موضع أكثر من دارفور، حيث استخدمت ميليشيا الجنجويد العنف الجنسي كاستراتيجية لتجريد النساء والفتيات من إنسانيتهن وإذلال مجتمعات بأسرها والسيطرة عليها. فقد انتشر الخطف، وتجارة الجنس، والاعتصاب، والتعذيب، والنزوح القسري في بعض المجتمعات إلى درجة دفعت البعض إلى التشكيك في قدرة هذه

محادثة السلام؛ فإذا لم تشارك في هذه المحادثات، فسيكون مصيرها الفشل لا محالة. فالمرأة مستعدة للسلام ول مستقبل أفضل لأطفالها».

عفاف أحمد عبد الرحمن، مركز المرأة للسلام والتنمية:

«تشبث هذه الحرب بسبب الفقر، والفقر يبقى على دائرة العنف، وتمثل إحدى الاستراتيجيات للقضاء على الفقر والعنف في بناء قدرات المرأة من خلال التدريب».

رقية مصطفى أبو شرف، سودانية متخصصة في علم الإنسان تركز على الأمن، وحماية حقوق الإنسان، والاستراتيجيات الثقافية التي تتبناها النزاعات للتغلب على العنف والتهميش. ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: Rogaia_Mustafa_Abusharaf@brown.edu

يستند هذا المقال إلى تقرير عن منتدى تم تنظيمه في نوفمبر ٢٠٠٤ حضرته ١٦ امرأة سودانية من بناء السلام. وتضمن المنتدى عقد اجتماعات، وإلقاء محاضرات، وتنظيم فعاليات في العاصمة الأمريكية واشنطن ونيويورك. وقد تم تنظيم هذا المنتدى بموجب مبادرة «الأمن الشامل: النساء يشاركن في بناء السلام: **Inclusive Security: Women Waging Peace**»، ويمكن الاطلاع عليها على موقع: www.womenwagingpeace.net

وتعتبر السفيرة «سواني هانت»، مؤسسة المبادرة، هي التي سهلت وصول النساء إلى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وتود المؤلفة أن تتوجه بالشكر إلى مواطناتها لعملهن الدؤوب في صياغة التوصيات المتضمنة في هذا المقال.

وكنساء، يتم اتخاذ القرارات نيابة عنا. ففي حين تستخدم الحكومة السودانية والحركة الشعبية السلاح، إننا نستخدم قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ كسلاح لنا لتعزيز مشاركتنا في عملية السلام».

كيزيا لاينوا نيكوديماس، رئيس لجنة الحركة الشعبية للمرأة والنوع الاجتماعي

«نحن نتحدث اليوم بصوت واحد. نحن نساء من جميع أرجاء السودان أصحاب صوت واحد مؤيد للسلام. نحن نتحدث لغة واحدة بصرف النظر عن انقساماتنا... وقد منحنا دستور جنوب السودان ٢٥٪ من مقاعد البرلمان. ولكن علينا أن نكافح لنجعل هذا حقيقة؛ فالسودان بلد يسوده ثقافة هيمنة الرجل وعلينا أن نعمل بجد بدعم من المجتمع الدولي كي ندرّب نساءنا على أن يصبحن قائدات».

منى خوجلي، طالبة دراسات عليا:

على المستوى المحلي، يجب أن يتم توثيق الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية ورصدها. وباستخدام هذه المعلومات، نستطيع أن نحقق قدراً أكبر من المساواة ونمنع التاريخ من أن يعيد نفسه».

أمل جوراني، مدير برنامج رعاية مستقبل السودان

لن يخلق غياب العنف سوداناً آمناً. ولا بد من اتخاذ خطوات عملية للإعلان عن الحقيقة والمصالحة لأن كثيراً من أهل السودان تأذوا».

إيمان سايفلد، مؤسسة وكالة دارفور لإغاثة وإعادة تأهيل المرأة

المرأة هي التي تعتني بالأسرة، وتمكث في المنزل، وتعرف الوضع على الأرض. والمرأة هي التي ستبقى، والتي يجب أن تنفذ السياسات الناتجة عن

بأدوار الرجل والمرأة.

إشراك النساء السودانيات والأجنبيات في كل البعثات، وجلسات التفاوض، وفرق تقييم الاحتياجات التي ترسلها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية للمساعدة في بناء السلام بالسودان.

إشراك المرأة في وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

التأكد من ضم المجندات السابقات إلى جهود نزع الأسلحة، والتسريح من الجيش، وإعادة الدمج.

تدريب المرأة وإشراكها في قطاع الأمن (ضابطات شرطة، وضابطات جيش، وضابطات أمن).

تصميم بروتوكول لآليات المساواة والعدالة في المرحلة الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

إنشاء لجنة تحقيق ولجنة للحقيقة والمصالحة تحت رعاية دولية.

ضمان حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.

دعم التدريب المتصل بأدوار الرجل والمرأة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية بالاستعانة بخبراء وطنيين ودوليين ومنظمات نسائية وطنية.

وتوضح النساء السودانيات الحاجة إلى التغيير:

أجنيس نيوكا، منسقة برنامج تمكين المرأة السودانية من أجل السلام

«الحوار مهم جداً لحل النزاع في السودان ومنعه».

